



Distr.
GENERAL

A/41/687
16 October 1986

ARABIC

ORIGINAL : ENGLISH/FRENCH/
RUSSIAN/SPANISH



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الحادية والأربعون
البند ٦٣ (أ) من جدول الأعمال

استعراض تنفيذ التوصيات والمقررات التي اعتمدها

الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية العاشرة

استعراض وتقييم تنفيذ إعلان الثمانينات العقد الثاني

لنزع السلاح

تقرير الأمين العام

محتويات التقرير

الصفحة

٢		أولا - مقدمة
٦		ثانيا - الردود الواردة من الحكومات
٦		اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية
١٢		استراليا
١٢		بنما
١٧		جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية
٢٢		جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية
٢٦		الجمهورية الديمقراطية الألمانية
٢٨		غانا
٢٨		فنلندا
٣٠		المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية

أولا - مقدمة

١ - في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥ ، اعتمدت الجمعية العامة القرار ١٥٢/٤٠ لام المعنون "استعراض وتقييم تنفيذ إعلان الثمانينات العقد الثاني لنزع السلاح" وهو كما يلي :

"إن الجمعية العامة ،

"وإذ تشير إلى قرارها ٤٦/٣٥ المؤرخ في ٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠ .
الذي اعتمدت به إعلان الثمانينات العقد الثاني لنزع السلاح ،

"وإذ تشير أيضا إلى قرارها ١٤٨/٣٩ فاء المؤرخ في ١٧ كانون
الأول/ديسمبر ١٩٨٤ . الذي قررت فيه أن تظطلع في دورتها الأربعين في عام ١٩٨٥
باستعراض وتقييم لتنفيذ الإعلان ،

"وإذ تلاحظ مع القلق أنه بعد انقضاء نصف العقد الثاني لنزع السلاح .
لا تزال أهدافه بعيدة المنال . وأنه لم يتم إحراز تقدم كبير بشأن البنود
ذات الأولوية العليا ،

"وإذ يشير جزعها التصعيد المستمر لسباق التسلح . وخصوصا سباق
التسلح النووي ،

"وإذ تشير جزعها أيضا النتائج التي تم التوصل إليها مؤخرا فيما
يتعلق بالمواقب المحتملة لنشوب حرب نووية في ظل الظروف الراهنة . كما
أثبتت كتابات العلماء المتخصصين ،

"وإذ يساورها بالغ القلق لاستمرار تثبيت الموارد البشرية والمادية
المتزايدة بصورة مستمرة في سباق التسلح ،

"وإذ تحيط علما بآراء ومقترحات الدول الاعضاء بشأن تنفيذ الإعلان ،

"وإذ تحيط علما مع الارتياح بالجزء من تقرير هيئة نزع السلاح المتعلق بالبند المعنون "استعراض وتقييم تنفيذ إعلان الثمانينات المعقد الثاني لنزع السلاح : التقييم الأولي والمقترحات الرامية إلى ضمان إحراز تقدم" ،

"وإذ ترحب بالمفاوضات الثنائية بين اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والولايات المتحدة الأمريكية طبقا للبيان المشترك الذي أصدرته الحكومتان في ٨ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥ (٢) ،

١ - " تقرر اعتماد الجزء ذي الصلة من تقرير هيئة نزع السلاح (١) ؛

٢ - " ترجو من مؤتمر نزع السلاح الإسراع بتنفيذ الأنشطة المنصوص عليها في إعلان الثمانينات المعقد الثاني لنزع السلاح كما تم مردها في تقرير هيئة نزع السلاح ؛

٣ - " تطلب إلى جميع الدول ، وبخاصة الدول الحائزة للأسلحة النووية :

"(أ) أن تؤكد من جديد التزامها بإعلان الثمانينات المعقد الثاني لنزع السلاح ؛

"(ب) أن تؤكد من جديد التزامها ببلوغ الهدف النهائي لنزع السلاح العام الكامل تحت رقابة دولية فعالة ؛

"(ج) أن تتخذ تدابير محددة وعملية لمنع نشوب حرب ، وبخاصة حرب نووية ؛

"(د) أن تتخذ الخطوات الملائمة لإيقاف وعكس مسار سباق التسلح النووي من أجل تحسين المناخ الدولي وتعزيز فعالية مفاوضات نزع السلاح ؛

"(هـ) أن تبذل مزيدا من الجهد في تنفيذ الحملة العالمية لنزع السلاح ؛

"٤ - ترجو من الأمين العام تقديم تقرير سنوي إلى الجمعية العامة بشأن تنفيذ إعلان الثمانينات العقد الثاني لنزع السلاح .

٢ - وفي الدورة الخامسة والثلاثين ، اعتمدت الجمعية العامة بالإجماع ، بقرارها ٤٦/٢٥ المؤرخ في ٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠ ، الإعلان الذي يجعل من الثمانينات العقد الثاني لنزع السلاح . وفي الفقرة ٢٤ من الإعلان ، ذكر على وجه التحديد أنه ينبغي إدراج مسألة استعراض وتقييم تنفيذ الإعلان في جدول أعمال دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثانية المكرمة لنزع السلاح المزمع عقدها في ١٩٨٢ ، وفي الفقرة ٢٥ أنه ينبغي للجمعية العامة أن تظطلع في دورتها الأربعين التي ستعقد في ١٩٨٥ ، باستعراض وتقييم للتقدم المحرز في تنفيذ التدابير المحددة في هذا الإعلان . وذلك عن طريق هيئة نزع السلاح .

٣ - وفي عام ١٩٨٢ ، قامت الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية الثانية عشرة ، وهي دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثانية المكرمة لنزع السلاح ، بالاستعراض المطلوب في الفقرة ٢٤ من الإعلان . وفي ختام تبادل الآراء ، الذي دار في إطار هذا الاستعراض ، وضعت الجمعية العامة قائمة بما قدمته الدول الاعضاء من اقتراحات ومقترحات (٣) .

٤ - وفي الدورة التاسعة والثلاثين ، قررت الجمعية العامة ، بقرارها ١٤٨/٣٩ فاء ، الاضطلاع بالاستعراض والتقييم المطلوبين في الفقرة ٢٥ من الإعلان ، ورجت من هيئة نزع السلاح أن تقوم في دورتها لعام ١٩٨٥ بتقييم مبدئي لتنفيذ الإعلان وأن تعد مقترحات لتشجيع تنفيذه وأن تقدم تقريراً إلى الجمعية العامة في دورتها الأربعين .

٥ - وقدمت هيئة نزع السلاح تقريرها المطلوب إلى الجمعية العامة في دورتها الأربعين التي اعتمدت فيها ، بقرارها ١٥٢/٤٠ لام الوارد في الفقرة ١ من هذا التقرير ، الجزء المتعلق بالموضوع من التقرير . وكانت استنتاجات وتوصيات الهيئة الواردة في الفقرات ٦ إلى ١٠ من المرفق السابع إلى تقريرها ، كما يلي :

"٦ - بالرغم من الوصول إلى منتصف العقد لم تنزل مراميه بميـدة كل البعد عن التحقيق . ومما يؤسف له ، أنه على الرغم من الجهود التي بذلتها دول كثيرة ، لم يحرز تقدم كبير حتى بشأن البنود ذات الأولوية العليا . إذ أن الخطر الذي يتهدد بقاء البشرية اليوم ليس بأقل مما كان عليه في بداية العقد ؛

٧- ومن التطورات المشجعة بدء المفاوضات الثنائية بين اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والولايات المتحدة الأمريكية وفقا لما ذكره البلاغ المشترك الصادر عن الحكومتين في ٨ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥ . وينبغي أن يكون لإحراز التقدم في هذه المحادثات آثار مفيدة في عملية نزع السلاح المتعددة الاطراف فضلا عن المساعدة في تخفيف التوتر الدولي ، مما يبرز المناخ الأمني العالمي ؛

٨- وينبغي إبقاء الأمم المتحدة باستمرار وبشكل مناسب على علم بهذه المفاوضات دون الإخلال بتقديمها ؛

٩- وتتوقع هيئة نزع السلاح أن تسمى جميع الدول الاعضاء في الأمم المتحدة ، ولا سيما الدول التي تملك أكبر الترسانات العسكرية ، بمزم إلى بلوغ الاهداف المحددة في الإعلان وتحقيق نتائج ملموسة خلال السنوات الخمس المتبقية من العقد ؛

١٠- وبناء على ذلك ، تومي هيئة نزع السلاح الجمعية العامة بأن تطلب من جميع الدول ولا سيما الدول الحائزة للأسلحة النووية ما يلي :

"(أ) التأكيد من جديد على التزامها بإعلان العقد الثاني لنزع السلاح ؛

"(ب) التأكيد من جديد على التزامها ببلوغ الهدف النهائي لنزع السلاح العام الكامل في ظل رقابة دولية فعالة ؛

"(ج) اتخاذ تدابير ملموسة وعملية لمنع نشوب الحرب ، ولا سيما الحرب النووية ؛

"(د) اتخاذ خطوات مناسبة لوقف سباق التسلح النووي وعكس اتجاهه ، بغية تحسين المناخ الدولي وكذلك تعزيز فعالية مفاوضات نزع السلاح ؛

"(هـ) بذل جهد أكبر في تنفيذ الحملة العالمية لنزع السلاح" (١) .

٦ - وفيما يتمثل بأنشطة مؤتمر نزع السلاح ، يحيل الأمين العام إلى رئيس المؤتمر في كل سنة نموم مختلف قرارات ومقررات الجمعية العامة التي تعالج المسائل المتعلقة بنزع السلاح ولا سيما تلك التي توكل إلى المؤتمر مسؤولية خاصة .

٧ - كما ترد في تقرير مؤتمر نزع السلاح المقدم إلى الجمعية العامة^(٤) حالة الأعمال المتعلقة بالأنشطة المنصوص عليها في الإعلان والمدرجة في تقرير هيئة نزع السلاح .

٨ - وفي ٢٢ تموز/يوليه ١٩٨٦ ، وجه الأمين العام مذكرة شفوية إلى جميع الدول الأعضاء يطلب فيها الإبلاغ بالتدابير التي اتخذتها حكوماتها ، أو التي تتوقع اتخاذها ، تنفيذا للقرار ١٥٢/٤٠ لام . وفي ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ، تلقى الأمين العام ردود كل من : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، استراليا ، بنما ، جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، غانا ، فنلندا ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية ، وهي الردود التي يتضمنها هذا التقرير .

ثانيا - الردود الواردة من الحكومات

اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية

[الاصل : بالروسية]

[١٢ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦]

١ - يؤيد الاتحاد السوفياتي ، كما أعلن مرارا ، العقد الثاني لنزع السلاح الذي أعلنته الأمم المتحدة ، ويرى أن الغرض الرئيسي لهذا العقد هو السعي نحو اتخاذ تدابير عملية ترمي إلى درء الخطر النووي ، وكبح سباق التسلح ، وحماية السلم الشامل وتوطيده .

٢ - ويساور الاتحاد السوفياتي قلق بالغ إزاء عدم التمكن حتى الآن من إحراز تقدم نحو تحقيق أهداف العقد الثاني لنزع السلاح الذي أعلن في عام ١٩٨٠ . والواقع أن الوضع العالمي قد أصبح أكثر خطورة وإشارة للتوتر . فسباق التسلح لا يتباطأ ، وإنما يزداد سرعة ، ويهدد بالانتقال إلى الفضاء الخارجي . والوضع العالمي يهدد بالوصول

الى الحد الذي لن يكون بعده متوقفا على حكمة القادة السياسيين وإرادتهم ، وإنما على التكنولوجيا والمنطق التكنوقراطي العسكري .

٣ - إن حقائق عصر الذرة والفضاء تقتضي إدراك أن طابع الأسلحة المعاصرة لا يدع لأي دولة أملا في الدفاع على نفسها بالقوة المسلحة وحدها . فإقامة العلاقات اليوم بين الدول على أساس الوهم المتمثل في تحقيق التفوق في ميدان الأسلحة التدميرية ليست إلا عملية انتحارية . ومع ذلك فإن العالم ما زال يشهد محاولات لحل المشاكل الجديدة بأساليب عفا عليها الزمن . كذلك فإن المفاهيم العتيقة التي تنظر إلى الحرب على أنها وسيلة لتحقيق الأهداف السياسية مازالت تشكل أساس مذهب الاحتواء عن طريق الردع ، أي برنامج "حرب النجوم" .

٤ - وهذا يفسر الرفض العنيد للانضمام إلى الوقف الطوعي للتفجيرات النووية الذي نفذته اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية من جانب واحد منذ ما يزيد على العام ، ورفض مائر المبادرات السلمية التي اتخذتها البلدان الاشتراكية وبلدان عدم الانحياز ، والنداءات الموجهة من "مجموعة الستة في دلهي" من أجل تحقيق أهداف لنزع السلاح ، وهي النداءات التي تحظى بتأييد الرأي العام العالمي .

٥ - إن التحليل الموضوعي والنزيه لحقائق عصرنا يتطلب اتباع نهج جديدة في السياسة العالمية . وتستند إلى هذه النهج النتائج المبتكرة القائمة على المبدأ التي توصل إليها في الآونة الأخيرة المؤتمر السابع والعشرون للحزب الشيوعي في الاتحاد السوفياتي والدولة السوفياتية . وتستند السياسة الخارجية السوفياتية ، بما فيها السياسة المتعلقة بنزع السلاح ، إلى فهم للتفجيرات العميقة التي حدثت في العالم .

٦ - إننا بالاشتراك مع حلفائنا وأصدقائنا ، ويدا في يد مع من اتخذوا موقف التعقل والمسؤولية ، ندعو إلى إعادة تشكيل العلاقات الدولية على أسس سليمة ، وإلى تحقيق عالم آمن خال من الأسلحة النووية ولا يرهق كاهله عبء الأسلحة المهلكة .

٧ - وتشكل هذه النهج الجديدة أساس المبادرة الداعية إلى إقامة نظام شامل للأمن الدولي ، وهي المبادرة المقدمة من البلدان الاشتراكية إلى الجمعية العامة للنظر فيها في دورتها الحادية والأربعين . وإذا ما نفذت هذه المبادرة ، التي لا تشمل المجالات العسكرية والسياسية فحسب بل تشمل كذلك المجالات الاقتصادية والإنسانية ، فإنها ستجعل من التعايش السلمي أسس مبدأ عالمي للعلاقات بين الدول .

.../...

٢٠٢٦ز

٨ - كما تقوم هذه المبادرة المشتركة على أساس إدراك أن الأمن الدولي لا يمكن إلا أن يكون شاملا ، وأن ضمانه لا يتحقق بأقصى مستوى ممكن من التوازن الاستراتيجي وإنما بأدنى مستوى ممكن منه ، خريطة أن تستبعد منه بالكامل الأسلحة النووية وماسر أنواع أسلحة التدمير الشامل .

٩ - وقد قام الاتحاد السوفياتي ، ومعه ماسر بلدان الكتلة الاشتراكية ، باقتراح برنامج شامل لتحقيق الأمن عن طريق نزع السلاح ، وهي المهمة التي طرحتها الجمعية العامة على المجتمع الدولي في الدورة الاستثنائية الأولى المكرمة لنزع السلاح . ويجمع هذا البرنامج ، في جوهره ، بين فلسفة تحقيق عالم آمن في عصر الذرة والفضاء وبرنامج من الاجراءات الملموسة . والفكرة الأساسية في ذلك هي تناول مشاكل نزع السلاح برمتها ، حيث أن كل شيء في مسائل الأمن مرتبط بكل شيء آخر . ومن المهم اليوم ، أكثر من أي وقت مضى ، الحفاظ على المعاهدات القائمة ، واتخاذ خطوات عملية كبيرة قادرة على دفع خطى المفاوضات الجارية بهدف وضع اتفاقات جديدة . وينبغي لنا ألا نسكت على استمرار تفوق إيقاع سباق التسلح على إيقاع الجهود الرامية إلى كبحه .

١٠ - وقد اقترح الاتحاد السوفياتي أن يكون عام ١٩٨٦ ، وهو العام الذي أعلنته الأمم المتحدة سنة دولية للسلم ، بداية تنفيذ برنامج لتخليص البشرية من رعب وقوع كارثة نووية .

١١ - إن بداية التحرك على الطريق المؤدية إلى تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية مرتبطة بوقف التجارب النووية . وهذه الخطوة ، وهي اليوم أكثر الخطوات إلحاحا والخطوة التي يمكن اتخاذها مستقلة عن غيرها والتحقق منها بطريقة يطمأن إليها ، يمكن بحق أن توقف نمو الترمانات النووية كيفما وكما وتحولها إلى أسلحة بطل استعمالها وحكم عليها بالزوال . وهذا هو السبب في أن القيادة السوفياتية ، شعورا منها بالمسؤولية تجاه مصير البشرية ، قامت في ٦ آب/أغسطس ١٩٨٥ بإعلان وقف طوعي من جانب واحد للمتفجيرات النووية ، جرى مد فترة سريانه ، التي استمرت عاما ، إلى ١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٧ . كما أن الوقف الطوعي من جانب الاتحاد السوفياتي ، وهو إجراء اتخذ وليس مجرد اقتراح ، يقدم دليلا ملموسا على جدية وإخلاص الاتحاد السوفياتي في برنامج الداعي إلى نزع السلاح النووي ، ونداءاته الداعية إلى اتباع سياسة جديدة ، تقوم على الواقعية وتحمل المسؤولية والتعاون .

١٢ - إن تحويل الوقف الطوعي إلى وقف طوعي سوفياتي - أمريكي ثنائي ثم إلى وقف

طوعي متعدد الاطراف في نهاية الامر ، وإبرام معاهدة لحظر تجارب الأسلحة النووية في جميع أنحاء العالم ومن جانب جميع الدول ، سيكونان إنجازا حاسما في اتجاه تحقيق أهداف العقد الثاني لنزع السلاح .

١٣ - وسيكون من الجوانب الرئيسية للسياسة الخارجية للاتحاد السوفياتي في السنوات المقبلة الكفاح في سبيل تنفيذ برنامج القضاء على أسلحة التدمير الشامل بحلول عام ٢٠٠٠ ومنع خطر الحرب ، كما اقترح في البيان الذي ألقاه الأمين العام للجنة المركزية للحزب الشيوعي للاتحاد السوفياتي في ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ . كما أن تنفيذ هذا البرنامج التاريخي من حيث أبعاده وأهميته ، والذي يتمثل جوهره في خطة محسوبة زمنيا بدقة ترمي إلى القضاء التدريجي على الأسلحة النووية بحلول عام ٢٠٠٠ مع حظر الأسلحة الفضائية الضاربة ، من شأنه أن يفتح أمام البشرية أبواب عصر مختلف كل الاختلاف عن عصور التطور ، وإمكانية تركيز الجهود على البناء دون سواه . ومن شأن إنجاز مهام المرحلة الأولى من هذا البرنامج أن يعمل ، في غضون الفترة المتبقية على نهاية العقد الثاني لنزع السلاح ، على تحقيق تخفيض جذري ، يقارب النصف ، في الأسلحة النووية السوفياتية والأمريكية القادرة على الوصول إلى أراضي الطرف الآخر ، كما أن من شأنه ألا يبقى على الأرض ، بنهاية عام ١٩٩٩ ، أي أسلحة نووية ، وأن ييسر مهمة التوصل إلى اتفاق عالمي بشأن التوقف . وإلى الأبد ، عن إعادة إنتاج مثل هذه الأسلحة .

١٤ - وقد رددنا على مخططات "حرب النجوم" ببرنامج مفصل تماما لتحقيق "سلم النجوم" برنامج للتعاون الدولي يقوم على المساواة في الحقوق في استكشاف الفضاء الخارجي للأغراض السلمية . فاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، إذ يدعو إلى فرض الحظر المطلق على الأسلحة الفضائية الضاربة ، على استعداد أيضا لاتخاذ تدابير جزئية لتعزيز معاهدة الحد من منظومات القذائف المضادة للقذائف التسيارية المعقودة بين الولايات المتحدة الأمريكية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، ولحظر منظومات الأسلحة المضادة للتوابع الاصناعية وإزالتها ، ولحظر الأسلحة التي من نوع "فضاء - فضاء" و "فضاء - أرض" بما يؤدي إلى تحقيق هذه الغاية .

١٥ - وقد طرح الاتحاد السوفياتي على مائدة المفاوضات السوفياتية - الأمريكية ، المتعلقة بالأسلحة النووية والفضائية ، مجموعة من الاقتراحات البناءة التي أراد بها دفع خطى تلك المفاوضات ، وفقا للاتفاق الذي تم التوصل إليه في اجتماع القمة السوفياتي - الأمريكي في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٥ ، وتحقيق نتائج إيجابية .

١٦ - وإلى جانب الأسلحة النووية ، يتعين أيضا جعل الأسلحة التقليدية والقنات المسلحة موضوعا لتخفيضات متفق عليها . وقد قام الاتحاد السوفياتي ، بالاشتراك مع حلفائه في حلف وارسو ، باقتراح مجموعة من التدابير المتعلقة بتخفيض تلك القوات والأسلحة في أوروبا من المحيط الأطلسي إلى جبال الأورال ، والرامية إلى ضمان التحرك المشترك والشابته نحو تحقيق مستويات أدنى وأقل خطورة من المواجهة العسكرية . ويعلق الاتحاد السوفياتي أهمية كبيرة على محادثات فيينا بشأن التخفيض المتبادل للقوات المسلحة والأسلحة في وسط أوروبا ، ويسعى نحو تحقيق نتائج ملموسة فيها .

١٧ - إن هدف القضاء التام ، قبل انتهاء هذا القرن ، على بعض أنواع أسلحة التدمير الشامل ، مثل الأسلحة الكيميائية ، هو هدف واقعي تماما . فقد قام الاتحاد السوفياتي بطرح اقتراحات توفيقية جديدة بشأن مسألة حظر الأسلحة الكيميائية ، تسمح قبل نهاية عام ١٩٨٦ أو في عام ١٩٨٧ ، بتوقيع اتفاقية دولية بشأن حظر تلك الأسلحة والقضاء على المخزون منها وكذلك على القاعدة الصناعية لانتاجها .

١٨ - وقد بذل الاتحاد السوفياتي وغيره من البلدان الاشتراكية الكثير من أجل إيجاد حلول للمسائل الرئيسية المدرجة في جدول أعمال مؤتمر ستكهولم ، الذي يشهد بصورة مقنعة على إمكان حل أعقد المشاكل المرتبطة بتقليل التهديد العسكري وتعزيز الثقة والأمن إذا ما توافر حسن النوايا والاستعداد لعقد اتفاقات وتسويات مقبولة لدى الطرفين ، وكذلك إذا ما توافر الاحترام للعملية الأوروبية .

١٩ - إن مصالح الأمن في جميع أنحاء العالم تقتضي اليوم ضرورة استناد المفاهيم والمذاهب العسكرية للدول والتحالف العسكرية إلى المبادئ الدفاعية وفي نداء بودابست الذي أصدرته اللجنة الاستشارية السياسية لدول حلف وارسو ، أعلن من منطلق المسؤولية الكاملة أن أعضاءه لن يكونوا البادئين على الإطلاق ، وفي أي ظرف من الظروف ، بشأن أعمال عسكرية ضد أي دولة ، سواء كانت في أوروبا أو في أي بقعة أخرى من العالم ، وذلك إذا لم يتعرضوا هم أنفسهم للعدوان .

٢٠ - وفي المجال العسكري ، سيواصل الاتحاد السوفياتي في المستقبل التصرف بطريقة لا تدع لأي بلد سببا للخوف على أمنه . ولقد تعهد الاتحاد السوفياتي بعدم البدء باستعمال الأسلحة النووية . كما أنه منائ عتيد للحرب النووية في أي شكل كانت .

٢١ - ويجب أن يفترض الطابع الدفاعي للمذهب العسكري الإبقاء على توازن القوات

المسلحة عند أدنى مستوى ممكن ، وتخفيض القدرات العسكرية إلى حد الكفاية المعقولة اللازمة للأغراض الدفاعية . والاتحاد السوفياتي لا يطالب لنفسه بقدر أكبر من الأمن ، إلا أنه لن يرضى بقدر أقل . فهو لا ولن يقدم على أي فعل يتجاوز ما يلبي الحد الأدنى من مقتضياته الدفاعية ومقتضيات حماية أمدقائه وحلفائه .

٢٢ - إن الاتحاد السوفياتي ، بوصفه دولة أوروبية - آسيوية ، مهتم ، بطبيعية ، الحال بتعزيز الأمن في آسيا . ولقد تقدم ببرنامج واسع لتحقيق الأمن والتعاون في منطقة آسيا والمحيط الهادئ ، يتضمن مجموعة من الإجراءات والمبادرات العملية .

٢٣ - وفي جميع مجالات ومراحل تخفيض الأسلحة وتحقيق نزع السلاح ، يتعين أن يكون هناك تحقق فعال تستخدم فيه الوسائل التقنية الوطنية والإجراءات الدولية بما في ذلك التفتيش في الموقع . واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية على استعداد أيضا للتوصل إلى اتفاق بشأن أي تدابير إضافية للتحقق . ذلك أنه لا يمكن أن يكون هناك نزع سلاح بدون تحقق ، ولكن التحقق بدون نزع السلاح هو أمر لا معنى له .

٢٤ - ويرى الاتحاد السوفياتي أن القضاء على التخلف الاقتصادي في أنحاء شتى من العالم يمكن أن يتحقق عن طريق اتخاذ خطوات عملية ترمي إلى تخفيض الأسلحة وتحقيق نزع السلاح ، وتساعد على تحرير الموارد المادية والمالية والبشرية الضخمة . وفي هذا الصدد ، يعلق الاتحاد السوفياتي أهمية كبيرة على عقد مؤتمر دولي معني بالصلة بين نزع السلاح والتنمية ، وفقا لما قرره الأمم المتحدة .

٢٥ - إن البرنامج السوفياتي الذي يطالب باتخاذ إجراءات محددة لتخليص العالم من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة التدمير الشامل ولتخفيض الأسلحة التقليدية والقوات المسلحة ، مصمم بحيث يمكن القيام ، في غضون السنوات المتبقية على نهاية العقد الثاني لنزع السلاح ، بإحراز تقدم كبير نحو تحقيق أهدافه النبيلة . ورغم كل ما في هذه المهمة من تعقيد فإن تنفيذها في وسع أنصار السلم ونزع السلاح ، إذا ما وحدوا جهودهم وتمرفوا بطريقة نشطة وهادئة . إن الاتحاد السوفياتي ينظر إلى توافق اقتراحاته مع الاعلانات المادرة عن قادة ست دول من أربع قارات ، ومع مواقف حركة بلدان عدم الانحياز التي هي أحد العوامل المؤثرة في عالمنا المعاصر ، ومع قرارات مؤتمر رؤساء دول وحكومات بلدان عدم الانحياز المعقود في هراي ، ومع مطالب الشعوب المحبة للسلام في جميع أنحاء العالم ، على أنه مصدر تفاؤل وحافز إضافي للجهود الرامية إلى وقف سباق التسلح وتحقيق نزع السلاح وتوفير الأمن للجميع .

٣٦ - ويمكن ، بل وينبغي ، للأمم المتحدة أن تسهم اسهاما كبيرا في إحراز تقدم نحو تحقيق أهداف العقد الثاني لنزع السلاح . ومن الضروري مضاعفة الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة في هذا المجال الهام ، كما ينبغي بث قدر أكبر من الحيوية فيها وتوجيهها نحو أهداف محددة . وفي هذا الصدد ، يمكن للمنظمة ولدولها الأعضاء ، أن تعتمد دوما على المشاركة النشطة للغاية من جانب الاتحاد السوفياتي .

أستراليا

[الاصل : بالانكليزية]

[٢ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦]

١ - تعرب أستراليا عن خيبة أملها بسبب عدم إحراز تقدم في ميداني نزع السلاح والحد من التسلح خلال العقد الثاني لنزع السلاح ، بيد أن أستراليا ما فتئت تعقد آملا كبيرا على عملية نزع السلاح المتعددة الأطراف وعلى هذا فان الحكومة الأسترالية ستواصل دعمها لمقاصد إعلان الثمانينات العقد الثاني لنزع السلاح وكذلك لبلوغ الهدف النهائي ، المتمثل في نزع السلاح العام الكامل في ظل رقابة دولية فعالة .

٢ - وقد أكد حزب العمل الأسترالي من جديد وبصورة محددة في مؤتمره لفترة السنتين الذي عقد في هوبارت في تموز/يوليه ١٩٨٦ الالتزام بنزع السلاح العام الكامل وفيما يلي النص المتعلق بذلك مقتبسا من وثيقة المؤتمر :

"يلتزم حزب العمل بمبدأ القضاء على الأسلحة النووية وبلوغ الهدف النهائي المفضي الى نزع السلاح العام الكامل" .

٣ - وقد نشطت أستراليا ، ولا سيما في مجلس الأمن الذي تشارك في عضويته خلال ١٩٨٥ و ١٩٨٦ ، في ميدان البحث عن سبل إقناع جميع البلدان بحل خلافاتها بالطرق السلمية ومنع نشوب الحرب وخصوصا الحرب النووية .

٤ - وتسمى أستراليا أيضا الى كبح سباق التسلح النووي عن طريق تشجيع عقد معاهدة شاملة لحظر التجارب النووية ، وتأييد فكرة تجميد تجريب الأسلحة النووية وانتاجها وتطويرها بشكل متبادل ويمكن التحقق منه وذلك كوسيلة لوقف التصاعد الرهيب في سباق التسلح ، على أن تعقب ذلك مفاوضات تهدف الى إجراء تخفيضات كبيرة في المخزونات

الهائلة من الأسلحة النووية . وتعتقد استراليا ان الهدف الفوري يجب ان يكون تحقيق أقصى قدر ممكن من التوازن لادنى المستويات من الأسلحة النووية . أما الهدف النهائي فيظل متمثلا في القضاء عليها بصفة كاملة .

٥ - وقد واصلت استراليا مساندتها للحملة العالمية لنزع السلاح بتقديمها ثلاثة تبرعات قيمة كل تبرع منها ٥٠ ٠٠٠ شلن استرالي على أن يخص من كل تبرع ٢٠ ٠٠٠ شلن استرالي لمعهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح .

بنما

[الامل : بالاسبانية]

[٣ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٦]

١ - تولي جمهورية بنما أهمية قصوى لاعلان الثمانيات بوصفها العقد الثاني لنزع السلاح ، وبناء على ذلك دعمت ومازالت تدعم مقاصد هذا العقد ومبادئه وأوليياته ، واضحة في اعتبارها بشكل خاص ، أن الهدف النهائي للجهود المبذولة من أجل نزع السلاح هو نزع السلاح العام الكامل في ظل رقابة دولية فعالة ، على نحو ما تم الاتفاق عليه في الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية المباشرة للجمعية العامة المكرومة لنزع السلاح (القرار د١ - ٢/١٠) .

٢ - وتضع بنما سياستها الخارجية في ميدان نزع السلاح استنادا الى مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والمبادئ الأساسية الواردة في الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية العاشرة للجمعية العامة المعقودة في سنة ١٩٧٨ . وبناء على ذلك ، تولي أهمية خاصة الى مراعاة مبدأ الامتناع عن التهديد باستعمال القوة أو استعمالها ضد سيادة أى دولة أو سلامة أراضيها أو ضد استقلالها السياسي ، أو ضد الشعوب الخاضعة للسيطرة الاستعمارية أو السيطرة الأجنبية ، التي تسعى الى ممارسة حقها في تقرير المصير والاستقلال ، وكذلك مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى ، ومراعاة حرمة الحدود الدولية وتسوية المنازعات بالطرق السلمية .

٣ - وتعترف بنما بحق كل دولة في الأمن كما تعترف بأن للشعوب في جميع أرجاء العالم مصلحة في منع نشوب الحرب ، ولا سيما ، الحرب النووية ، وفي وقف سباق التسلح وعكس مساره ، وفي نجاح المفاوضات الثنائية والمتعددة الأطراف التي تستهدف التوصل

.../...

٢٠٢٦ز

الى ابرام اتفاقات فعالة لنزع السلاح في اطار عملية نزع السلاح العام الكامل في ظل رقابة دولية فعالة باعتبار ذلك وسيلة لتميز السلم والامن الدوليين .

٤ - وما برحت بنما تدعم باستمرار التدابير العملية التي تم تحديدها في الوثيقة الختامية والتي ينبغي تطبيقها بشكل متوازن ومتكافئ ، مع احترام حق كل دولة في الأمن ، على ضوء الضرورة العاجلة لنزع السلاح النووي والتقليدي ، والمسؤولية الأساسية التي تقع على عاتق الدول الكبرى والبلدان ذات الأهمية العسكرية ، وعلى ضوء الاحتياجات المحددة للأوضاع الإقليمية السائدة ، والحاجة الى اعتماد تدابير ملائمة للتحقق .

٥ - وفيما تدعم بنما إنفاذ الوثيقة الختامية ككل ، فهي تعطي الأولوية لضرورية انجاز تلك الاهداف وتحقيق تلك الأنشطة التي ينبغي تنفيذها بوصفها حدا أدنى خلال الثمانينات .

٦ - هذا هو السبب الذي دفع بنما الى الاشتراك في أعمال لجنة نزع السلاح من أجل إعداد مشروع برنامج شامل لنزع السلاح ؛ اضافة الى تأييد القرارات المتخذة في محافل الأمم المتحدة المختلفة ، بحث مؤتمر نزع السلاح على اجراء مفاوضات في أقرب وقت ممكن بغية التوصل الى اتفاق بشأن حظر شامل للتجارب النووية وبهدف تكثيف وإنهاء المفاوضات المعنية بالتوصل الى اتفاق بشأن التحريم الكامل والفعال لاستحداث وانتاج وتخزين كافة الأسلحة الكيميائية ، وازالتها . كذلك فلقد دعمنا الجهود والمبادرات الرامية الى التوصل لاتفاق بشأن تحريم استحداث الأسلحة الإشعاعية وانتاجها وتخزينها واستخدامها . ونحن نتطلع متفائلين الى انتهاء أعمال مؤتمر نزع السلاح في هذا الميدان .

٧ - ومن ناحية أخرى ، فكما رحبنا بالمفاوضات الثنائية بين الولايات المتحدة الأمريكية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، بشأن "مجموعة متشابكة من المسائل المتعلقة بالأسلحة الفضائية والنووية ، الاستراتيجية منها والمتوسطة المدى" وفقا لما ورد في البيان المشترك المؤرخ في ٨ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥ ، فاننا نلاحظ الآن بقلق خاص أنه لم يتم فيما يبدو احراز أي تقدم مشجع حول مائدة المفاوضات . وينبغي أن يراعي الطرفان المشتركان في المفاوضات مسؤوليتهما الأساسية عن تعزيز عملية نزع سلاح حقيقي تدعم بدورها الأمن الدولي ، وأن مثل هذه العملية في

هذا العصر النووي لا ترمى مصالحهما الامنية فقط بل تخص أيضا المصالح الاساسية لشعوب العالم قاطبة .

٨ - وعلى الاصعدة الدولية والاقليمية ودون الاقليمية تتقيد بنما باحترام التزاماتها الدولية ، وتشجع البلدان الاخرى في الوقت نفسه على حل نزاعاتها الدولية عن طريق تسويات سلمية يتم التوصل اليها بالتفاوض وترضى عنها جميع الاطراف .

٩ - ولقد انضمت بنما الى الموكك القانونية والاتفاقات الرئيسية والمتعددة الاطراف المعنية بتنظيم الاسلحة ونزع السلاح وهي توفي بجميع التزاماتها في هذا الميدان . وبهذا الصدد ينبغي الاشارة بشكل خاص الى تمسك بنما الثابت بمعاهدة حظر الاسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومعاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية ، وهما مكان قانونيان يرميان الى تنفيذ الاقتراح الذي يقضي باقامة مناطق خالية من الاسلحة النووية .

١٠ - وعلى الصعيد دون الاقليمي ، اشتركت بنما بنشاط في عملية الحوار والمفاوضات الدبلوماسية التي شجعت عليها مجموعة الكونتادورا جنباً الى جنب مع فنزويلا وكولومبيا والمكسيك ، بحثاً عن تسوية متفاوض عليها للامنة المعقدة في أمريكا الوسطى ، وفي هذا المضمار ثبت أيضاً فائدة المبادئ التوجيهية المنصوص عليها في اعلان الثمانينات العقد الثاني لنزع السلاح ، وخاصة فيما يتعلق بضرورة اعتماد تدابير اقليمية وشناثية للحد من الاسلحة التقليدية ومن القوات المسلحة وتخفيضها ، وتخفيض الميزانيات العسكرية واتخاذ تدابير لبناء الثقة ، مع مراعاة الظروف والمتطلبات الخاصة بشتى المناطق بهدف تعزيز أمن الدول .

١١ - وتشاطر بنما الرأي بأن سباق التسلح في جميع جوانبه يتعارض مع الجهود التي تبذل لزيادة التخفيف من حدة التوترات الدولية وإنشاء نظام سلم وأمن دوليين قابل للبقاء .

١٢ - وهي تلاحظ أيضاً مع القلق أنه في الوقت الذي يعيش فيه جزء كبير من سكان العالم في ظروف فقر مدقع مازال تبيد الموارد البشرية والاقتصادية على الأنشطة العسكرية يستمر مخطرداً بخطوات سريعة للغاية .

١٣ - ووفقاً لمعهد ستكهولم الدولي لدراسة شؤون السلم ، ازداد الإنفاق العسكري

.../...

٢٠٢٦ز

العالمي في السنوات الخمس الأولى من الثمانينات ، بمعدلات تزيد عن ٢ في المائة ، متجاوزا بالتالي المعدلات المسجلة خلال السنوات الخمس الأخيرة من السبعينات .

١٤ - ويتحكم الإنفاق العسكري للحلفين العسكريين الرئيسيين ، باجمالي الإنفاق العالمي ويهدد الأمن والاستقرار في العالم ، إذ يختصان بنسبة ٧٥ في المائة من اجمالي الإنفاق العسكري العالمي الذي يقارب مبلغ ألف بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة وفقا لمصادر الأمم المتحدة . وبناء على ذلك تتحمل الدول التي تتزعم هذين الحلفين ، المسؤولية الأساسية عن وقف سباق التسلح واعتماد تدابير عاجلة لمنع نشوب الحرب ، وخاصة ، الحرب النووية ، وإعمال تدابير بناء الثقة ، وإبرام اتفاقات نزع السلاح عن طريق التفاوض .

١٥ - وتعتقد بنما بأن عقد المؤتمر الدولي المعني بالصلة بين نزع السلاح والتنمية ، في سنة ١٩٨٧ سيتيح فرصة قيمة لدراسة الحالة المتازمة الراهنة التي يتناقض في ظلها تهديد الموارد الضخمة على الأسلحة مع الفقر الذي يئن تحت وطأته شلها البشرية .

١٦ - وتعتد بنما بالعلاقة الوثيقة بين نزع السلاح والتنمية ، وتشدد على الملحة لإتاحة موارد تستخدم الآن للأغراض العسكرية بحيث يتم تخصيصها للتنمية الاجتماعية والاقتصادية لجميع البلدان ، لا سيما البلدان النامية ، مما يساعد على تحقيق الهوة الفاصلة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية .

١٧ - وبناء على ذلك ، أولت بنما ، وما زالت تولي تأييدها الثابت للتعجيل بعقد المؤتمر الدولي المعني بالصلة بين نزع السلاح والتنمية ، باشتراك أكبر عدد من الدول بحيث يسفر عن إعلان سياسي وبرنامج تدابير محددة تتيح الانطلاق مباشرة في عملية نقل الموارد المستخدمة حاليا للأغراض العسكرية ، بشكل تدريجي ومتواصل ، الى مجال التنمية .

١٨ - وتعتقد بنما بأن الاوان لم يفت بعد لوقف وعكس مسار الاتجاه السائد على الصعيد الدولي ، الذي سيؤدي الى احباط الجهود المبذولة من أجل نزع السلاح والتي التشاؤم فيما يتعلق ببقاء الجنس البشري ، فمازال الوقت متاحا فيما تبقى من العقد الحالي لإحراز تقدم ملموس في تنفيذ إعلان الثمانينات العقد الثاني لنزع السلاح .

١٩ - ولهذا الغرض ، نحث جميع الدول ، وخاصة الدول النووية والدول التي لها

أهمية عسكرية ، على اظهار ارادتها السياسية لجعل المبادئ والأولويات المنصوص عليها في الإعلان حقيقة واقعة .

جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية

[الأصل : بالروسية]

[٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦]

١ - إن جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية تؤيد اعلان الثمانينات من هذا القرن عقدا ثانيا لنزع السلاح ، الذي اعتمدته الجمعية العامة في دورتها الخامسة والثلاثين (القرار ٤٦/٣٥ المؤرخ في ٣ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٠) وترى أن ما يعلنه من أهداف ومبادئ وما يشار اليه فيه من أنشطة يشكل أغراضا تحظى بالأولوية ، وأن جهود المجتمع الدولي بكاملها يجب أن تركز على تحقيقها .

٢ - وقد حددت جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية موقفها من العقد الثاني لنزع السلاح في رسالة موجهة الى الأمين العام للأمم المتحدة في شهر نيسان/أبريل ١٩٨٠ . ويرد استعراض وتقييم لتنفيذ الاعلان خلال منتصف الفترة في مذكرة مؤرخة في ٢٨ أيار/مايو ١٩٨٥ ، موجهة من البعثة الدائمة لجمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية لدى الأمم المتحدة الى الأمين العام للأمم المتحدة .

٣ - ولابد من القول مرة أخرى ان الذي حدث في الفترة التي انقضت منذ اعتماد اعلان الثمانينات عقدا ثانيا لنزع السلاح ، لا يقتصر على عدم بلوغ أهداف هذا العقد وحسب ، بل قد حدث تفهقر في بعض المجالات الهامة .

٤ - ولا يمكن لزيادة التوتر العام الا أن تؤدي الى اشارة القلق . وقد تماهت أيضا درجة المواجهة العسكرية ، فالأوساط الامبريالية تتماهى في كشف سباق التسلح ، وتواصل اتباع سياسة ، هدفها تحقيق التفوق العسكري وتقويض الاستقرار الاستراتيجي ، وهي تتدخل بشكل فاضح في الشؤون الداخلية لدول ذات سيادة . وثمة خطورة خاصة تتمثل في مخططات الولايات المتحدة الأمريكية لتحويل الفضاء الخارجي الى مجال للتنافس العسكري ومحاولاتها اشراك بلدان أخرى في استحداث أسلحة هجومية تطلق من الفضاء ، ومساعي ادارة الولايات المتحدة الرامية الى تعطيل نظام الاتفاقات القائم في مجال الحد من الأسلحة .

٥ - ومن رأي جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية أن من الضرورة الأساسية
يمكن التغلب على الاتجاهات التي تميل إلى المواجهة والتي برزت في السنوات
الآخيرة ، وإيجاد الظروف الأساسية اللازمة لتحقيق تحويل جذري نحو الأحسن في الشؤون
العالمية ، وذلك بتضافر جهود جميع الدول : ومن أجل بلوغ هذا الهدف ، تقتضي
الضرورة اتباع نهج جديد لمعالجة مشاكل أمن الشعوب ، كما ينبغي توجيه الأنشطة
العملية والتفكير السياسي نحو حقائق عصر الذرة والغضاء .

٦ - وفي عصر الذرة ، لا سبيل إلى تحقيق أمن الدول إلا إذا اتخذ شكل أمن للجميع .
ويترتب على تحقيق ذلك الترفع عن مصالحنا الوطنية المحددة وعما بيننا من خلافات في
الأيديولوجيا ووجهات النظر العالمية . ولا يمكن بلوغ ذلك إلا بتضافر الجهود
وبالتعاون البناء على نطاق واسع بين جميع الدول ، بصرف النظر عن بنيتها الأساسية
السياسية والاجتماعية .

٧ - وهذا النهج المبتكر هو ، على وجه الدقة ، النهج الذي تهتدي به البلدان
الاشتراكية ، بما فيها جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، التي اقترحت أن
تنظر الجمعية العامة في الدورة الحادية والأربعين في مسألة إقامة نظام شامل للأمن
الدولي . وقد أملى تقديم هذا المقترح في الوقت المناسب الحاجة إلى اتخاذ تدابير
عاجلة لتبديد شبح خطر الحروب وتسيير العلاقات الدولية في مسار ينحو إلى الانفراج
والتعاون .

٨ - ويجب أن تصبح جهود جميع الدول ، بما في ذلك الجهود المبذولة في نطاق الأمم
المتحدة الرامية إلى الحد من الأسلحة ووقف التسلح والتوصل إلى نزع السلاح ، ضماناً
مادية لنظام الأمن الدولي الذي اقترحته الدول الاشتراكية . وقد تقدمت بلدان الأسرة
الاشتراكية مؤخراً بعدد من المبادرات المتنوعة ، التي تهدف إلى تحقيق الأمن عن طريق
نزع السلاح .

٩ - ويحتل البرنامج الذي تقدم به الاتحاد السوفياتي وأقره مؤتمر بودابست الذي
عقدته اللجنة الاستشارية السياسية للدول الأعضاء في معاهدة وارسو بشأن نزع السلاح
النووي العام الكامل وغيره من أنواع أسلحة التدمير الشامل بحلول سنة ٢٠٠٠ منزلة
أساسية بين مجموعة اقتراحات الدول الاشتراكية . وإن في اقتراح الاتحاد السوفياتي
الرامي إلى الشروع في التنفيذ العملي لهذا البرنامج في عام ١٩٨٦ مغازي عميقة
الدلالة ، لأن الأمم المتحدة قد أعلنت هذا العام سنة دولية للسلم .

١٠ - وترى جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية أن مهمة الأمم المتحدة الحقيقية تتمثل في المساعدة ، بكل السبل الممكنة ، على تحقيق هذا الهدف النبيل ، مسخرة لذلك آليات نزع السلاح القائمة . ان في هذا العمل اسهاما هاما في تنفيذ أهداف العقد الثاني لنزع السلاح .

١١ - ان أقصر طريق الى تحقيق خفض حاد لسباق التسلح ، والى التوصل ، خلال فترة زمنية معقولة الى القضاء على الترسانات النووية ، يتمثل في انهاء التجارب النووية . وليس من قبيل المصد أن تحظر الحاجة الى ابرام اتفاقية شاملة لحظر التجارب النووية بمقام الاولوية ، بين المسائل الجديرة بأولوية الاهتمام ، الواردة في اعلان العقد الثاني لنزع السلاح .

١٢ - وإن اتخاذ تدابير من طرف واحد ، من جانب الدول ، أمر ذو أهمية قصوى في هذا الصدد . فالاتحاد السوفياتي ، مثلا ، سعيًا منه الى أن يكون مثلاً يقتدى به ، وعملًا منه بقرارات الجمعية العامة ، ما انفك منذ أكثر من عام يتقيد بحظر أعلنه من طرف واحد لجميع الانفجارات النووية . ان هذا العمل يعتبر اسهامًا حقيقيًا من قِبَل دولة نووية في تحرير كوكبنا من الأسلحة الفتاكة . ومن الواضح أنه اذا تيسر لهذا الحظر أن يصبح مشتركًا بين الدولتين النوويتين الرئيسيتين ، فسيتمخض ذلك عن ظروف مؤاتية لعقد اتفاق دولي بشأن فرض حظر كامل وعام على جميع تجارب الأسلحة النووية .

١٣ - لقد آن الاوان لاستعمال جميع الفعاليات الممكنة ، بما في ذلك ما للأمم المتحدة من امكانات ايجابية هائلة ، لتفادي خطر اضعاف الطابع العسكري الوشيك على الفضاء الخارجي .

١٤ - وتحبذ جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية فرض حظر على صنع واختبار ووزع أسلحة الهجوم من الفضاء ، وذلك في إطار رقابة دولية فعلية ، كما تؤيد اتخاذ خطوات جزئية هامة في هذا الاتجاه ، مثل التقيد بالمعاهدة الخاصة بالحد من منظومات القذائف المضادة للقذائف التسيارية لمدة ١٥ عاما ، وعقد اتفاق دولي بشأن التوابع الأرضية الامطناعية ، وعدم اقامة نظم جديدة مضادة للتوابع وازالة النظم القائمة .

١٥ - وينبغي للجمعية العامة أن تولي اهتمامًا خاصًا لاقتراحات الاتحاد السوفياتي بشأن تطوير التعاون الدولي في الفضاء الخارجي واستكشافه للأغراض السلمية ، المبينة في رسالة وجهها رئيس مجلس وزراء الاتحاد السوفياتي بتاريخ ١٢ حزيران/يونيه ١٩٨٦

الى الامين العام للأمم المتحدة . وترى جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية أن على الدورة الحالية للجمعية العامة أن تسعى جهد الطاقة الى الاسهام في تكثيف الجهود المتضافرة في هذا المجال . ومن أجل تنسيق جهود الدول على صعيد جديد نوعيا ، للتعاون في استكشاف الفضاء الخارجي ، يجب انشاء منظمة عالمية لشؤون الفضاء .

١٦ - ان جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية تعلق أهمية بالغة على المفاوضات السوفياتية الأمريكية بشأن الأسلحة النووية وقواعد الأسلحة في الفضاء ، وتأمل في أن يتم التوصل بسرعة الى اتفاقات فعالة في هذه المفاوضات . فمن شأن اتفاقات من هذا القبيل على عدد من المسائل المتعلقة بمصالح البشرية جمعاء ان تكون خطوة كبرى في اتجاه تحقيق أهداف العقد الثاني لنزع السلاح . وينبغي أن تستجيب ادارة الولايات المتحدة بشكل ايجابي للاقتراحات العملية البناة التي تقدم بها الاتحاد السوفياتي اثناء المفاوضات ، وأن تثبت ، فعلا لا قولا ، التزامها بروح وبنص اتفاقات القمة السوفياتية الأمريكية .

١٧ - وتدعو جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية الى انتهاج نهج شامل لمشكلة نزع السلاح ، وتعتقد أن ازالة أسلحة الدمار الشامل ينبغي أن تعزز باجراء تخفيض كبير في القوات المسلحة والأسلحة التقليدية . وترد طرق حل هذه المسائل في البرنامج الواسع النطاق للحد من القوات المسلحة والأسلحة التقليدية في أوروبا ، من المحيط الاطلسي الى جبال الاورال ، الذي قدمته الدول الاطراف في معاهدة وارسو .

١٨ - ومن المستحيل ايجاد عالم آمن ، من غير نزع السلاح الكيميائي . وتشني جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية على الجهود التي تبذل في مؤتمر نزع السلاح لصياغة اتفاقية دولية بهذا الخصوص . وتتضمن المقترحات التفصيلية التي تقدم بها الاتحاد السوفياتي في ٢٢ نيسان/ابريل ١٩٨٦ بيان طريقة لحل هذه المشكلة في المستقبل القريب .

١٩ - ويجب على الجمعية العامة مرة أخرى أن تطلب الى جميع الدول الامتناع عن القيام بأي عمل قد يعيق المفاوضات ، ولاسيما الامتناع عن انتاج ووزع الأسلحة الكيميائية الثنائية .

٢٠ - ان من شأن كل تدبير يتخذ للحد من الأسلحة وتخفيضها وكل خطوة في اتجاه

التخلص من الأسلحة النووية بأن تفتح أمام البشرية احتمالات حقيقية لحل المشاكل الاجتماعية الاقتصادية العالمية . وتعتقد جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية أنه ينبغي إجراء استعراض فوري لمسألة طرق الإفراج عن موارد إضافية لاستخدامها في أغراض التنمية ، بالاستناد إلى تدابير عملية تتخذ للحد من الأسلحة . وفي هذا الصدد ، تؤيد جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية اتخاذ قرار غير مشروط لعقد مؤتمر دولي في عام ١٩٨٧ بشأن العلاقة بين نزع السلاح والتنمية .

٢١ - وتعتبر مسألة التحقق أحد العناصر الملزمة للاتفاقات في كل المجالات وفي جميع مراحل عملية الحد من الأسلحة ونزع السلاح . وترى جمهورية أوكرانيا الاشتراكية أنه يستحيل نزع السلاح من غير التحقق ، ولكن لا معنى للتحقق بلا نزع السلاح . ويجب أن يكون هذا التحقق فعالاً ، وأن يعتمد على أهداف ونطاق وطبيعة الاتفاق المحدد المعين ، وأن ينص هذا الاتفاق على تحديده . وينبغي حيث يُستحسن ذلك ، استخدام مزيج من شتى أساليب التفتيش وغيرها من إجراءات التحقق الدولية ، بما في ذلك التفتيش في الموقع .

٢٢ - وقد تكون التدابير الإقليمية جد مفيدة في تعزيز السلم والأمن الدوليين . ومقترحات البلدان الاشتراكية الرامية إلى حل مشاكل الأمن الأوروبي معروفة حق المعرفة . وفي هذا الصدد ، فإن الاتفاقات التي تم التوصل إليها في مؤتمر ستكهولم المعني بتدابير بناء الثقة والأمن وبنزع السلاح في أوروبا هي مصدر خاص للارتياح . ومن الأمور التي تتسم بأعظم مغزى أنه قد تم اتخاذ خطوة هامة من أجل تحقيق تغيير نحو الأحسن في الشؤون الأوروبية وفي الحياة الدولية بوجه عام . ومن الضرورة الأساسية المطلقة الآن أن يصبح مؤتمر فيينا المقبل ، بدوره ، معلماً آخر في طريق تحرك أوروبا نحو تحقيق أمن موثوق وتعاون أفضل .

٢٣ - وفي ظل الظروف الراهنة ، يعتبر إشراك منطقة آسيا والمحيط الهادئ في العملية الكلية لإنشاء نظام شامل للسلم والأمن الدوليين ذا مغزى كبير . وقد اقترح الاتحاد السوفياتي لهذا الغرض برنامج عمل شاملاً يشمل على خمسة مواضيع . ومن شأن أعمال هذا البرنامج وتحويل آسيا إلى قارة تتسم بحسن الجوار والتعاون أن يؤدي إلى مضاعفة إمكانات البشر العامة في تحقيق السلم والتعقل وحسن النية .

٢٤ - وينبغي للأمم المتحدة أن تظطلع بدور خاص في مجال تحسين الوضع الدولي الحالي المعقد ، باعتبارها الأداة العالمية لتحقيق الهدف المعلن في ميثاقها ، أي : إنقاذ "الأجيال المقبلة من ويلات الحرب" .

.../...

٢٠٢٦ز

٢٥ - إن جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية تعتقد ان آليات نزع السلاح التي نشأت في إطار الأمم المتحدة ، بما في ذلك الاقسام المختمة في الامانة العامة ، بالإضافة الى اجراءات التفاوض تفي ، على وجه العموم ، لبلوغ الاهداف التي تواجهها المنظمة . والآن ، في مواجهة الخطر العام ، بات من الاهمية الحيوية أكثر منه في أي وقت مضى ، تضافر جهود الدول وقدراتها واتخاذ اجراءات عملية ، وملموسة حقا ، في سبيل القضاء على خطر الحرب النووية وحظر الاسلحة النووية حظرا كاملا وعالميا . وبطبيعة الحال ، لا ينفي ذلك الحاجة الى تشخيص الامكانات واستخدام القائم منها استخداما اكمل لزيادة تعزيز فعالية أنشطة الأمم المتحدة في مجال نزع السلاح .

٢٦ - وترى جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية أن من شأن تنفيذ هذه التدابير وغيرها من الخطوات الرامية الى خفض وتيرة سباق التسلح وتحقيق نزع السلاح أن يؤدي الى تحقيق غايات وأهداف العقد الثاني لنزع السلاح ، الذي أعلنته الأمم المتحدة ، أملا منها في عكس اتجاه سباق التسلح ، وتعزيز الحوار بين الدول والحد من التوتر الدولي . ويجب أن يُبذل كل جهد لضمان القيام ، في النصف الثاني من العقد ، باتخاذ خطوات رئيسية في اتجاه الحد من الاسلحة ، وعلى رأس القائمة ، الاسلحة النووية ، والحيلولة دون حدوث سباق للتسلح في الفضاء الخارجي ، وتوطيد الاستقرار الاستراتيجي . وسوف تعمل جمهورية أوكرانيا الاشتراكية من جانبها ، بنشاط على تعزيز هذه الاهداف .

جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية

[الأصل : بالروسية]

[٢٤ ايلول/سبتمبر ١٩٨٦]

١- أيدت جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية اعتماد إعلان الثمانينات العقد الثاني لنزع السلاح ، باعتباره نما ييسر التقدم نحو نزع السلاح . وقد بذلت جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية قصارى جهدها خلال السنوات التي تلت الاعلان تشجيعا لتحقيق اهداف العقد ، لاقتناعها بضرورة وقف سباق التسلح على الارض ومنع حدوثه في الفضاء الخارجي . وقد تم بيان الموقف المؤس على المبدأ الذي تتخذه جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، فيما يتعلق بمهام العقد الثاني لنزع السلاح ، في رسالة مؤرخة في ١٨ نيسان/ابريل ١٩٨٠ موجهة الى الامين العام للأمم المتحدة من وزير خارجية جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية (A/CN.10/10/Add.3) . ويرد تقييم لتنفيذ أهداف العقد خلال النصف الاول من

.../...

٢٠٢٦

الثمانينات في رسالة مؤرخة في ١٥ أيار/مايو ١٩٨٥ ، موجهة الى الأمين العام من الممثل الدائم لجمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية لدى الأمم المتحدة (A/CN.10/68/Add.4) .

٢- وشارك وفد جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية مشاركة فعلية في صياغة التوصيات التي اتخذتها لجنة الأمم المتحدة لنزع السلاح بتوافق الآراء في عام ١٩٨٥ ، لدى نظرها في البند المعنون "استعراض وتقييم تنفيذ إعلان الثمانينات العقد الثاني لنزع السلاح" وقد شكلت تلك التوصيات الأساس الذي قام عليه قرار الجمعية العام ١٥٢/٤٠ لام .

٣- وينبغي الإشارة الى أن الدول لم تستجب كلها بمروحة صحيحة لنداء الجمعية العامة الوارد في القرار بأن تتخذ تدابير محددة وعملية لمنع نشوب حرب نووية ولوقف وعكس اتجاه سباق التسلح النووي من أجل تحسين المناخ الدولي وتعزيز فعالية مفاوضات نزع السلاح .

٤- ولا تزال المسألة الرئيسية في هذا المجال هي حظر تجارب الأسلحة النووية ، التي تشكل خطوة رئيسية نحو وقف سباق التسلح النووي . ويقدم الوقف الانفرادي لجميع التفجيرات النووية الذي أعلنه الاتحاد السوفياتي اعتبارا من ٦ آب/أغسطس ١٩٨٥ ، والذي مدد أربع مرات خلال سنة واحدة ومازال ساري المفعول الى الآن ، فرصة فريدة لم يسبق لها مثيل لوقف تجارب الأسلحة النووية ثم حظرها . وقد أزيلت جميع المشاكل التي كان من الممكن أن تظهر في مجال التحقق من وقف التفجيرات النووية وحظرها ، بفضل المبادرات البناءة والشجاعة التي قام بها الاتحاد السوفياتي . وفي هذه الظروف ، وخاصة في ضوء استعداد البلدان الستة من أربع قارات ، لتشجيع تنفيذ هذا الاجراء الذي رحب به الاتحاد السوفياتي ، يمثل استمرار رفض الولايات المتحدة الامريكية الانضمام الى وقف التفجيرات النووية والى الجهود المستعجلة الرامية الى حظر تجارب الأسلحة النووية ، تحديا للمجتمع الدولي ولأمن البشرية .

٥- ويمكن اتخاذ خطوات عملية رئيسية في ميدان نزع السلاح النووي في موعد مبكر هو عام ١٩٨٦ - السنة الدولية للسلم - وحتى نهاية العقد الحالي . وقد اقترحت هذه الخطوات في البرنامج السوفياتي المؤلف من مراحل للقضاء على الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة التدمير الشامل وحظر الأسلحة الفضائية الهجومية . والهدف من هذا البرنامج هو تخليص هذا الكوكب تخلصا تاما من أدوات التدمير الرهيبة هذه بحلول عام ٢٠٠٠ (A/41/97) .

٦- وقدّم الاتحاد السوفياتي مجموعة من الاقتراحات المحددة في المفاوضات السوفياتية الأمريكية بشأن الأسلحة النووية والفضائية ، وذلك في إطار جهوده الرامية إلى تنفيذ هذا البرنامج . فإذا اتبع الطرف الآخر نهجا بنّاء بنفس القدر تجاه هذه المفاوضات ، فإن الآمال التي يعقدها المجتمع الدولي عليها يمكن أن تتحقق في المستقبل القريب .

٧- إن الطريق المؤدي إلى تحويل الفضاء الخارجي إلى حلبة لسباق التسلح يجب أن يُتّخذ بقوة . وإن جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية مقتنعة بأن الخطط الرامية إلى نقل سباق التسلح إلى الفضاء الخارجي تقوض أركان الأمن الدولي وتتناقض مع أهداف العقد الثاني لنزع السلاح . فليس الذي تحتاجه البشرية هو "حرب النجوم" بل هو "سلم النجوم" ، والتعاون في الغزو والاستخدام السلميين للفضاء الخارجي . والاقتراحات المعروفة التي قدمها الاتحاد السوفياتي تهدف إلى تحقيق هذا الغرض بالذات . وترد في الرسالة المؤرخة في ٢ تموز/يوليه ١٩٨٦ الموجهة إلى الأمين العام للأمم المتحدة من الممثل الدائم لجمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية (A/41/470) ، آراء جمهورية بيلوروسيا في شأن الحاجة إلى إقامة تعاون دولي سلمي شامل في الفضاء الخارجي عوضا عن المجابهة العسكرية فيه .

٨- كما تميزت السنة السادسة الحالية من عقد نزع السلاح بمبادرات هامة من جانب الدول الاشتراكية في مجالات أخرى من الكفاح من أجل نزع السلاح . فالمقترحات التوفيقية التي قدمها الاتحاد السوفياتي بشأن حظر الأسلحة الكيميائية في مفاوضات مؤتمر نزع السلاح ستسمح بانتهاء صياغة اتفاقية بشأن حظر تلك الأسلحة والتوقيع عليها والقضاء على القاعدة الصناعية لانتاجها ، قبل نهاية هذا العام أو خلال العام القادم . وتقدم التدابير ذات الأمداء البعيدة التي اقترحتها الدول الأطراف في معاهدة وارسو ، في مجال تخفيض الأسلحة والقوات المسلحة التقليدية ، فرصة لتحقيق تخفيض كبير في حجم تلك الأسلحة والقوات في جميع أنحاء القارة الأوروبية من المحيط الأطلسي إلى جبال الأورال . كما يجري تشجيع مزيد من الاستقرار في العالم عن طريق مبادرة هامة أخرى قام بها أعضاء معاهدة وارسو وهي إعلانهم الصادر في بودابست في حزيران/يونيه من هذا العام والذي يفيد بأنهم لن يبادروا في أي ظرف من الظروف بالقيام بعمل عسكري ضد أية دولة ، سواء كانت في أوروبا أو في أية منطقة أخرى من العالم ، إذا لم يكونوا هم أنفسهم ضحايا لعمل عدواني .

٩- إن التوصل إلى اتفاق في مؤتمر ستوكهولم المعني بتدابير بناء الثقة والأمن

وينزع السلاح في أوروبا عامل هام يمكن أن يؤثر بصورة إيجابية على التقدم نحو تحقيق أهداف عقد نزع السلاح في الإطار الأوروبي والأطُر الأوسع .

١٠- وترى جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية أن الموقف البناء الذي تتخذه الدول الاشتراكية من مسائل نزع السلاح ، بما فيها مسألة التحقق ، يفسح المجال لإحراز تقدم كبير في المفاوضات الجارية وللشروع في مفاوضات جديدة في المجالات التي تكون لها فيها ضرورة حيوية .

١١- وتكرس جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، بصورة ثابتة ، اهتماما كبيرا لمسألة حظر استحداث وصنع أنواع جديدة من أسلحة التدمير الشامل ومنظومات جديدة من هذه الأسلحة . وفي الدورة الأربعين للجمعية العامة ، طرح القرار ٩٠/٤٠ ، الذي قدمته جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية باسم عدد من الدول ، مقترحات توفيقية بشأن هذا الموضوع تشكل كذلك أساسا جيدا لحل هذه المشكلة .

١٢- ولاقتناع جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية بالحاجة الى نهج جديد من أجل تحقيق تغيير جذري نحو الأفضل في الشؤون الدولية ، كانت جمهورية بيلوروسيا إحدى الدول التي قدمت الاقتراح الداعي الى النظر في بند بعنوان "وضع نظام شامل للأمن الدولي" خلال الدورة الحادية والأربعين للجمعية العامة . وتعتقد دول المجتمع الاشتراكي التي قدمت ذلك الاقتراح اعتقادا راسخا بأن الأمن للجميع في هذا العصر النووي والغضائي هو الشكل الحقيقي الوحيد للأمن ، وتقترح اتخاذ تدابير ملائمة فسي المجالات العسكرية والسياسية والاقتصادية والانسانية لإقامة نظام شامل للأمن الدولي . وترى جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية أن الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لتحقيق أهداف العقد الثاني لنزع السلاح متقدم مساهمة كبيرة في إقامة هذا النظام . وتعرب جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، من جانبها ، عن استعدادها لزيادة تعاونها مع جميع الدول المهمة من أجل تحقيق أهداف عقد نزع السلاح .

الجمهورية الديمقراطية الألمانية

[الاصل : بالإنكليزية]

[٢٩ آب/أغسطس ١٩٨٦]

١- بينت الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، في ردها المقدم الى الامين العام للأمم المتحدة في ٢٠ نيسان/ابريل ١٩٨٦ (انظر A/CN.10/68/Add.1) ، بالتفصيل ، موقفها الاساسي بشأن استعراض إعلان الثمانينات العقد الثاني لنزع السلاح . وفي نفس الوقت ، قدمت هي وسائر الدول الاطراف في معاهدة وارسو عددا من المبادرات الرئيسية التي تسهم في تنفيذ التدابير الواردة في الإعلان . كما أن المؤتمر الحادي عشر لحزب الوحدة الاشتراكي الالماني المعقود في برلين من ١٧ الى ٢١ نيسان/ابريل ١٩٨٦ قد أكد من جديد ان الجمهورية الديمقراطية الألمانية ستعمل دائما من أجل تعبئة جميع القوى ملتزمة بالسلم وحسن تقدير الامور والواقعية لتشارك في جهود مناهضة الحرب النووية ، فضلا عن اتخاذ خطوات فعالة ترمي الى الحد من الاسلحة ونزع السلاح ، والحيلولة دون تسليح الفضاء الخارجي ، والقضاء على الاسلحة النووية ، والاستعاضة عن المواجهة بالتعاون بين الدول .

٢- وقد قامت الدول الاعضاء في حلف وارسو ، في اجتماعاتها في صوفيا في ٢٢ و ٢٣ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٥ وفي بودابست في ١٠ و ١١ حزيران/يونيه ١٩٨٦ ، بتقديم برنامج محدد شامل يبيّن طريقا عمليا في السعي لايجاد حل للقضايا ذات الاولوية الواردة في إعلان الثمانينات العقد الثاني لنزع السلاح . وعناصره الاساسية هي :

(١) ايجاد نظام شامل للامن الدولي يتضمن الميادين العسكرية والسياسية والاقتصادية والانسانية على حد سواء ، ويتمثل عنصره الاساسي في البرنامج الذي اقترحه اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية من أجل القضاء التام على اسلحة التدمير الشامل بحلول عام ٢٠٠٠ ؛

(ب) وقف جميع التجارب النووية ، وهو أمر يمكن تحقيقه عن طريق وقف شنائي صوفيائي - أمريكي للتفجيرات النووية ، وكذلك عن طريق المفاوضات المتعلقة بفرض حظر كامل على التجارب النووية مع كفالة الاخذ باجراءات للتحقق بالغة الدقة ؛

(ج) قيام الاتحاد السوفيائي والولايات المتحدة بإزالة القذائف المتوسطة

المدى الموزعة في المنطقة الأوروبية بشكل متبادل وكامل ، على أساس عدم قيام بريطانيا العظمى وفرنسا بزيادة ما لدى كل منهما من ترسانة نووية ، وعدم قيام الولايات المتحدة بنقل قذائفها الاستراتيجية والمتوسطة المدى الى بلدان أخرى ؛

(د) إبرام اتفاقات محددة في المحادثات السوفياتية - الأمريكية بشأن الأسلحة النووية والفضاوية تأخذ في الحسبان مصالح كلا الجانبين وجميع الدول الأخرى ، واستخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية لمصالح الإنسانية جمعاء .

(هـ) تدمير الأسلحة الكيميائية وتصفية القاعدة الصناعية لانتاجها بنهاية هذا القرن نتيجة للجهود المكثفة الرامية الى كفالة خاتمة ناجحة للمفاوضات الدائرة في مؤتمر جنيف لنزع السلاح بشأن ابرام اتفاقية دولية ؛

(و) إجراء تخفيض كبير للقوات المسلحة وللأسلحة التقليدية ، على الصعيدين العالمي والاقليمي . وقد قدمت الدول الاعضاء في حلف وارسو ، في هذا الصدد ، برنامجا مناسباً يتعلق بأوروبا ، وذلك في نداء وجهته الى الدول الاعضاء في منظمة حلف شمال الأطلسي والى جميع البلدان الأوروبية ؛

٣- وبالنسبة لجميع هذه التدابير ، لا يمكن الاستغناء عما يقترح من التحقق الفعال في جميع مجالات ومراحل تخفيض القوات المسلحة والأسلحة ، وكذلك في عملية نزع السلاح ، من خلال الوسائل التقنية الوطنية والاجراءات الدولية على السواء ، بما في ذلك عمليات التفتيش في المواقع . ومن الضروري الامتثال بدقة للاتفاقات المتعلقة بالحد من الأسلحة وبنزع السلاح المبرمة حتى الآن ، والتفاوض بحسن نية ، وذلك من أجل إحراز تقدم في تنفيذ أهداف العقد الثاني لنزع السلاح . ويجب ألا تتخذ أي إجراءات يمكن أن تقوض هذه المفاوضات . ومن شأن البدء في إنتاج أسلحة شناوية ونشرها في دول أوروبا الغربية الاعضاء في منظمة حلف شمال الأطلسي ، الأمر الذي تزمع الولايات المتحدة القيام به ، أن يعوق الى حد كبير الجهود الرامية الى فرض حظر على الأسلحة الكيميائية ؛ وفي مؤتمر نزع السلاح بجنيف ، ومؤتمر ستوكهولم المعني بتدابير بناء الثقة والأمن وبنزع السلاح في أوروبا ، ومحادثات قيينا بشأن خفض المتبادل للقوات المسلحة والأسلحة في أوروبا الوسطى ، تعمل الجمهورية الديمقراطية الألمانية دائماً على أن تظلم هذه المحافل بولايتها وأن تتوصل الى اتفاقات مقبولة بشكل متبادل فيوقت عاجل . وفي أيار/مايو ١٩٨٦ ، قدمت الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، بالاشتراك مع جمهورية تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية ، "المبادئ والخطوط الرئيسية

للمفاوضات المستقبلية بين الجمهورية الديمقراطية الألمانية وجمهورية تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية وجمهورية المانيا الاتحادية بشأن انشاء منطقة خالية من الاسلحة النووية في أوروبا". وسوف يؤدي انشاء منطقة من هذا القبيل الى تعزيز الثقة والامن في قلب أوروبا وتشجيع ابرام اتفاق في مجال الحظر الشامل لهذه الاسلحة .

٤- وفي إطار منظومة الأمم المتحدة ، سعت الجمهورية الديمقراطية الألمانية في هذا المحفل ذي الصلة التمثيلية ، عن طريق وضع عدد ليس بالقليل من القرارات ذات الصلة ، والاشتراك في تقديمه الى أن تزيد مساهمتها في وقف سباق التسلح وفي نزع السلاح ، وفي سبيل تحقيق تحول فعلي نحو الافضل ، ولاسيما في السنة الدولية للسلم . كما انها تعهدت بتقديم مساهمة مالية أيضا في عام ١٩٨٥ من أجل دعم الحملة العالمية لنزع السلاح . والجمهورية الديمقراطية الألمانية ، في معرض جهودها الرامية الى تنفيذ إعلان الثمانينات العقد الثاني لنزع السلاح ، تنطلق من مبدأ أن الأمن الذي يمكن أن تعول عليه جميع البلدان والشعوب وكذلك التنمية في جو من السلم لا يمكن كفالتها إلا بالوسائل السياسية ، من خلال الجهود التي تشترك فيها جميع الدول .

غانا

[الاصل : بالإنكليزية]

[١٢ آب/أغسطس ١٩٨٦]

ان غانا مازالت ملتزمة بأهداف نزع السلاح العام الكامل . واتساقا مع هذه السياسة ، لا تجد غانا صعوبة في إعادة تأكيد دعمها الإيجابي للأهداف الواردة في الفقرات ٣ (١) الى (هـ) من القرار ١٥٢/٤٠ لام .

فنلندا

[الاصل : بالإنكليزية]

[١٤ آب/أغسطس ١٩٨٦]

١- تعتبر حكومة فنلندا ان إعلان الثمانينات العقد الثاني لنزع السلاح يعكس القلق الدولي الواسع النطاق بشأن استمرار سباق التسلح والحالة الراهنة لنزع السلاح . على أن أهداف العقد الثاني لنزع السلاح ، لازالت أبعد ما يكون عن التحقق

بشكل مرض . وخلال النصف الثاني من العقد تميزت الحالة الدولية عموما بتمديد سباق التسلح وتوسيع نطاقه . فقد سعت دول كثيرة الى تحسين أمنها من طرف واحد بزيادة ما لديها من أسلحة . أما المفاوضات المتعلقة بالحد من الأسلحة الاستراتيجية وكذلك القوات النووية المتوسطة وتخفيضها فقد دارت في جو مشحون بالاختلافات الشديدة . وفي نفس الوقت ، أدى التطوير السريع لتكنولوجيا الأسلحة النووية الى إحداث تغييرات في المبادئ العسكرية . وأصبح التعزيز المتسارع للقدرات العسكرية يشكل تهديدا لامن الجميع .

٢- وتعتقد فنلندا أن أكثر الواجبات إلحاحا بالنسبة للمجتمع الدولي هو وقف سباق التسلح وتخفيض الأسلحة النووية والاختطارات التي توجد بها . وتحمل الدولتان النوويتان الرئيسيتان أكبر قدر من المسؤولية في هذا المجال ، بينما تشترك جميع البلدان في واجب تشجيع نزع السلاح .

٣- وقد تابعت فنلندا المفاوضات الجارية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي في جنيف بشأن الأسلحة النووية والفضائية ، والتي تستهدف التوصل الى اتفاقات فعالة ترمي الى الحيلولة دون حدوث سباق تسلح في الفضاء وانهاء هذا السباق على الأرض . ويحدونا الأمل في أن تؤدي هذه المفاوضات الى نتائج ملموسة في مجال الحد من الأسلحة النووية وتخفيضها وتعزيز الاستقرار الاستراتيجي .

٤- وتنتهج فنلندا ، من جانبها ، سياسة نشطة في ميادين كثيرة لنزع السلاح ، في المحافل التي تشارك فيها ، مثل الأمم المتحدة ، ومؤتمر نزع السلاح في جنيف ، ومؤتمر ستوكهولم المعني بتدابير بناء الثقة والامن ونزع السلاح في أوروبا . كما أن فنلندا لها دورها في ميدان نزع السلاح بتخصصها في بعض المسائل المحددة التي تتلاءم تماما مع سياسة الحياد .

٥- وفيما يتعلق بالترتيبات الإقليمية ، تشجع فنلندا إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في شمال أوروبا . وخلال السنين ، كانت فنلندا تتبادل الآراء باستمرار بشأن فكرة إنشاء هذه المنطقة مع الدول الأخرى ، ولاسيما مع الدول النووية المجاورة لها . وفي تموز/يوليه ، نُشرت دراسة دقيقة لفكرة إنشاء هذه المنطقة ، في هلسنكي ، بواسطة فريق عامل داخلي شكلته وزارة الخارجية . وتشدد فنلندا أيضا دائما على أهمية استمرار عملية الامن والتعاون التي بدأت في هلسنكي في عام ١٩٧٥ . ومن رأينا أن عملية مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا قد شبت سلامتها وجدواها .

٦- وتعتبر فنلندا أن عقد اتفاق في أقرب فرصة ممكنة بشأن الحظر الشامل على التجارب ، هو أمر مُلح . وقد اشتركت فنلندا ، بوصفها عضوا في فريق خبراء الزلازل الذي أنشأه مؤتمر نزع السلاح في جنيف ، مشاركة نشطة في الأعمال المتعلقة بوضع إجراءات للتحقق من الهزات الأرضية الناجمة عن التجارب النووية . كما أن العناصر المتمثلة بإبرام معاهدة شاملة بشأن الأسلحة الكيميائية تبدو في متناول اليد . وتواصل فنلندا الاضطلاع بدور نشط في المحاولات الرامية إلى إبرام هذه المعاهدة عن طريق مشروعها العلمي القائم منذ وقت طويل في مجال التحقق من الأسلحة الكيميائية ، والذي يستهدف تسهيل التفاوض بشأن هذه المعاهدة .

٧- وتعتبر فنلندا أن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية من أهم الانجازات الفذة في ميدان نزع السلاح ، وهي تأمل في زيادة تعزيز النظام الذي أوجدته هذه المعاهدة .

٨- ومن المهم أيضا البحث عن وسائل أخرى ترمي إلى بناء الثقة والامن ، وتحسين الاستقرار ، وتيسير معالجة الأزمات ، وتقليل خطر نشوب الحروب بشكل عارض . وينبغي أن يكون هناك تعاون دولي متزايد لتحقيق هذه الغايات . ومن رأي فنلندا أنه لا يمكن تعزيز الامن عن طريق زيادة الأسلحة ، بل عن طريق الحد منها وتخفيضها بشكل فعال . ويجب أن يكون هناك سعي من أجل الامن من خلال التعاون والتفاوض لا من خلال الصراع والمواجهة . ومن ثم ، فإن حكومة فنلندا مستعدة لتأييد جميع الاقتراحات المعقولة والمجدية في ميدان تحديد الأسلحة ونزع السلاح .

المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية

[الأصل : بالانكليزية]

[٦ تشرين الاول/أكتوبر ١٩٨٦]

١ - تؤيد الدول الاثنى عشرة الاعضاء في الاتحاد الاقتصادي الاوروبي مقاصد وأهداف العقد الثاني لنزع السلاح الذي أعلنته الجمعية العامة بالقرار ٤٦/٢٥ المؤرخ في ٣ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٠ . وهي تولي أعلى أولوية لإحراز تقدم في مجال تحديد الأسلحة ونزع السلاح ، اللذين تعتقد أنهما أمران لازمان لتحقيق هدف زيادة الامن بأدنى مستويات ممكنة من التسلح ، وزيادة الثقة واليقين . ولا يزال الإعلان ، بعد ست سنوات من اعتماده يمثل أساسا لعمل الدول الاعضاء .

٢ - ولاتزال الدول الاثنتا عشرة الاعضاء في الاتحاد الاقتصادي الاوروبي ملتزمة بالهدف النهائي المتمثل في نزع السلاح العام الكامل . وهي ترى أنه ينبغي لجميع الدول أن تتخذ نهجا إيجابيا وبناء مماثلا لتحقيق هذه الاهداف . وفي المجال النووي ، يجب على الدولتين العظميين أن تتحملا العبء الأكبر نظرا لانهما تملكان الاغلبية الساحقة من الأسلحة النووية في العالم . ولهذا السبب ، فإن الدول الاثنتي عشرة ترحب بازدياد النشاط بشأن تحديد الأسلحة ونزع السلاح خلال الأشهر الاثني عشر الماضية ، وتشعر بالارتياح إزاء محادثات القمة التي جرت بين الرئيس ريفان والأمين العام غورباتشوف في عام ١٩٨٥ . وتود الدول الاثنتا عشرة أن تشهد إحراز تقدم كبير في مفاوضات جنيف ، التي ترمي إلى التوصل إلى اتفاقات فعالة بين البلدين ، ترمي إلى منع قيام سباق التسلح في الفضاء الخارجي وانهاؤه على الأرض ، والحد من الأسلحة النووية وتخفيضها وتقوية الاستقرار الاستراتيجي . ومن أجل هذا الهدف تعلق الدول الاثنتا عشرة أهمية على انعقاد اجتماع قمة مشمر آخر في عام ١٩٨٦ . وهي تعتقد أنه ينبغي لجميع الدول أن تمنح التأييد الكامل والدؤوب للجهود التي تبذلها الدولتان العظميان .

٣ - وتؤكد الدول الاثنتا عشرة أهمية التقيد بدقة بالاتفاقات القائمة المتعلقة بتحديد الأسلحة وأهمية رؤية أن جميع الأطراف تتقيد بها . فإن الامتثال الكامل يوجد مناخا من الثقة يمكن في ظله عقد مزيد من الاتفاقات . وبالإضافة إلى ذلك ، فإنها تعتقد أن مزيدا من الصراحة والوضوح وتعزيز المعرفة المتبادلة بالأنشطة العسكرية ، وتوسيع نطاق تبادل المعلومات والآراء بشأن المسائل العسكرية يمكن أن تزيد الثقة وبذا تساعدنا على تحقيق هدف منع الحرب .

٤ - إن الموقف الايجابي للدول الاثنتي عشرة بشأن تحديد الأسلحة ونزع السلاح يتجلى في المواقف التي اتخذتها والآراء التي أعربت عنها في مختلف محافل تحديد الأسلحة ونزع السلاح ، بما في ذلك دورات الجمعية العامة الاستثنائية المكرمة لنزع السلاح ، واللجنة الاولى وهيئة نزع السلاح .

٥ - وتعرب الدول الاثنتا عشرة عن ارتياحها للتأييد الذي لقيته قرارات الامم المتحدة التي قدمتها بلدان من مجموعة الدول الاثنتي عشرة بشأن المفاوضات الثنائية المتعلقة بنزع السلاح النووي والأسلحة الكيميائية وللتقدم المحرز في صياغة مبادئ توجيهية لتنفيذ تدابير بناء الثقة وللنجاح في انجاز الاعمال المتعلقة باجراء دراسة حول نزع السلاح التقليدي .

٦ - وكانت الدول الاعضاء في الاتحاد الاقتصادي الاوروبي تشارك بنشاط في أعمال محافل نزع السلاح المتعددة الاطراف . وهي تولي أولوية عالية لأعمال مؤتمر نزع السلاح ، وبوجه خاص للجهود الرامية الى التوصل الى اتفاق بشأن اقرار حظر شامل وفعال وقابل للتحقق على الاسلحة الكيميائية . وقد رأت دولة عضو في مجموعة الدول الاثنتي عشرة دورة هذا العام للمفاوضات المتعلقة بالاسلحة الكيميائية ، وتقدمت هذا العام باقتراح بشأن إقرار نظام للتفتيش بالتحدي . ويعتبر هذا النظام للتفتيش بالتحدي ، عموماً ، ضرورياً ، كشبكة للنجاة ، لتوفير المصدر النهائي للثقة في الاتفاقية . ونظمت دولة أخرى عضو في مجموعة الدول الاثنتي عشرة في شهر حزيران/يونيه حلقة تدريبية قيّمة حول التحقق من عدم انتاج الاسلحة الكيميائية للوفود المشتركة في مؤتمر نزع السلاح . وترحب الدول الاثنتا عشرة بالتقدم المحرز في مجالات هامة من مشروع الاتفاقية ، وتلاحظ مع الارتياح أن مجال الاتفاق بين الوفود في مؤتمر نزع السلاح قد اتسع بصورة كبيرة . بيد أن لا يزال يتعين حل بعض المسائل الرئيسية والاضطلاع بمزيد من العمل بشأنها . وتمتد الدول الاثنتا عشرة أن التقدم الذي أحرز هذا العام قد أرسى أساس حل المسألة المعلقة التي تواجه الاتفاقية المتعلقة بالاسلحة الكيميائية .

٧ - كما تعلق الدول الاثنتا عشرة أهمية على العمل الذي تظطلع به اللجنة المختصة المعنية بمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي ، حالياً في مؤتمر نزع السلاح . وقد قامت الدول الاعضاء في مجموعة الدول الاثنتي عشرة بدور نشط في تحقيق الاتفاق القائم حالياً .

٨ - وتعزز الدول الاثنتا عشرة وتؤيد باستمرار في المحافل الإقليمية السعي من أجل اتخاذ تدابير بناء الثقة والأمن وتدابير نزع السلاح فإنه يوجد في أوروبا أكبر تجمع للأسلحة والقوات في العالم . وأوروبا أكثر حاجة من أي مكان آخر في العالم إلى تحقيق تخفيضات متوازنة وقابلة للتحقق إلى أدنى مستوى ممكن من القوات . ولذلك فإن الدول الاثنتي عشرة تعلق أهمية خاصة على أعمال مؤتمر استوكهولم المعني بتدابير بناء الثقة والأمن ونزع السلاح في أوروبا ، وترحب بالاتفاق الذي تم التوصل اليه هناك في ١٩ أيلول/سبتمبر . فتدابير بناء الثقة والأمن هذه هي خطوة في الاتجاه الصحيح نحو تعزيز وتحسين الأمن والثقة المتبادلة . والدول الاعضاء في مجموعة الدول الاثنتي عشرة التي تشارك في مفاوضات فيينا بشأن اجراء تخفيضات متبادلة ومتوازنة للقوات في أوروبا الوسطى تأسف لبطء المحادثات وللتقدم المحدود الذي تحقق حتى الآن . ومع ذلك فإنها لا تزال على تصميمها على مواصلة البحث عن حلول يقبلها الجانبان ، ولذا فقد بذلت جهوداً كبيرة لدفع المفاوضات الى الامام .

.../...

٢٠٢٦ز

٩ - كما ترحب الدول الاثنتا عشرة بالجهود المبذولة في اجزاء أخرى من العالم لتعزيز الأمن على المستوى الاقليمي . وتأمل الدول الاثنتا عشرة الاعضاء في الاتحاد الاقتصادي الاوروبي أن تسفر المفاوضات الجارية - سواء أكانت ثنائية أم متعددة الأطراف - عن التوصل الى اتفاق بشأن تخفيض مستويات التسلح وتعزيز الأمن الدولي وزيادة الثقة المتبادلة ، بحيث تؤدي الى سلسلة من التخفيضات الكبيرة .

١٠ - وشاركت الدول الاثنتا عشرة أيضا مشاركة كاملة في مؤتمر الاستعراض الثاني للأطراف في اتفاقية حظر امتداد وانتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة ، المعقود في شهر أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ حيث شددت على أهمية الاتفاقية بوصفها قاعدة دولية تحظر وجود صنف من الأسلحة برمته .

١١ - ولا تزال الدول الاثنتا عشرة تعلق أقصى أهمية على وضع نظام دولي فعال لعدم انتشار الأسلحة النووية وتشير الدول الاعضاء في مجموعة الدول الاثنتي عشرة التي هي أطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية الى أن نجاح مؤتمر الاستعراض الثالث للدول الأطراف في المعاهدة المعقود في عام ١٩٨٥ ، يبين تأييد الأغلبية الساحقة للدول لأهداف عدم الانتشار التي تنص عليها المعاهدة ، وتلاحظ مع الارتياح الازدياد المتواصل لعدد الأطراف فيها . وفيما يتعلق بالوقف الكامل للتجارب النووية ، تشير الدول الاثنتا عشرة الى الاحكام ذات الملة في الوثيقة الختامية لدورة الجمعية العامة الاستثنائية العاشرة (القرار د١ - ٢/١٠) ، الدورة الاستثنائية الاولى المكرمة لنزع السلاح .

١٢ - وترى الدول الاثنتا عشرة ، أن وجود رأي عام مطلع على مسائل نزع السلاح ، وبوجه خاص على معاملتها في نطاق الأمم المتحدة وفي المحافل الأخرى ، هو عامل هام في السعي الى تحقيق تقدم في تحديد الأسلحة ونزع السلاح . ويساهم توسيع نطاق نشر المعلومات الموضوعية في جميع البلدان عن الشؤون العسكرية وتحديد الأسلحة ونزع السلاح في ايجاد فهم أفضل لهذه المسائل المعقدة .

١٣ - والدول الاثنتا عشرة مقتنعة بأن كل دولة عضو في الأمم المتحدة يمكن أن تقدم مساهمتها الخاصة في تنفيذ إعلان عقد الثمانينات العقد الثاني لنزع السلاح ؛ فإن لكل عضو في المجتمع الدولي دورا مناسباً ينبغي له أن يؤديه . وينبغي للمجتمع الدولي أن يركز على البحث عن طرق عملية ومتوازنة وفعالة وقابلة للتحقق على نحو كاف لتخفيض التسلح وتعزيز الأمن والاستقرار الدوليين . وستواصل الدول الاثنتا عشرة العمل بمنتهى النشاط لتحقيق هذه الأهداف ، وهي تطلب الى جميع الدول أن تنضم إليها في تنفيذ هذه المهمة .

الحواشي

- (١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الأربعون ، الملحق رقم ٤٢ (A/40/42) ، الفقرة ٣٣ والمرفق السابع .
- (٢) المرجع نفسه ، الملحق رقم ٢٧ (A/40/27 and Corr.1) ، التذييل الثاني (CD/642) التذييل الثاني/المجلد الثاني) ، الوثيقتان CD/570 و CD/571 .
- (٣) المرجع نفسه ، الدورة الاستثنائية الثانية عشرة ، المرفقات البندان ٩(١) و ١٣ من جدول الأعمال ، الوثيقة A/S-12/32 ، المرفق الثاني .
- (٤) المرجع نفسه ، الدورة الحادية والأربعون ، الملحق رقم ٢٧ (A/41/27) .
